

نشرع الآن في معالجة الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة والموجهة لقطاع الصحة.

السيد المستشار،

على ما يبدو لم ننتقل بعد، ولا أرى أنه صدر عن الجلسة ولا عن رئاسة الجلسة..

دبا فعلا.. تفضل السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد خليه الكرش:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

أولا، دائما خص تدرج الرسائل، مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل راسلت مكتب المجلس بخصوص الأسئلة الشفهية، وتوصلت بجواب اليوم قبل الجلسة، جواب يتناقض مع ما دعينا له، وهو عدم تطبيق بنود فصول.. ما هو دستوري والفصل 88 من القانون التنظيمي، احنا تنتفاجو أن الرد يقول لنا مطابقة الفصل 88 مع الفصل 10 و60 من الدستور، احنا لا نشكك في المطابقة، بل نقول أن المكتب خرق الدستور وخرق القانون التنظيمي بعدم إدراج سؤال مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل اليوم موجه للسيد وزير الصحة، كيف ذلك؟ لأن القانون تحدث عن أسئلة أسبوعية وأسئلة شهرية، ولم يتحدث عن أسئلة نصف شهرية، يعني المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل عندها الحق في سؤال في كل أسبوع توجهو في إطار مساءلة الحكومة، إلا إلى كانت بعد الأطراف تريد مصادرة حقنا في السؤال، وهذا كنددو به وتنقولو أن هاذ الحق الموجه في حق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل غير مقبول وأن أسئلتنا خصها تتطرح وتبرمج في إطار القانون في إطار التمثيلية النسبية.

نقطة نظام الثانية وحمنا سؤال للحكومة في إطار المادة 188 من النظام الداخلي، ولم ترد الحكومة حول جواز التلقيح الذي نقول أنه ليس من القانوني فرض جواز التلقيح على المواطنين والمواطنات لولوج المرافق العمومية، وهذا يحد من حرية التنقل ومن حرية المواطنين من الاستفادة..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم،

استهلكت حقا كاملا، طبقا لمقتضيات المادة 167 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر.

صحيح، توصلت رئاسة المجلس بموضوع تناول الكلمة، وسيدرج في آخر الجلسة طبقا لمقتضيات المادة 168 من نظامنا الداخلي.

أما بخصوص.. اسمع ليا، السيد الرئيس، ودبا والله يجازيك بخير أنت الله يجازيك بخير أنت طلبت أنت نهنتي للضوابط رغم أنه لم يصدر عن

محضر الجلسة رقم 008

التاريخ: الثلاثاء 26 ربيع الأول 1443هـ (02 نونبر 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وسبع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الواحدة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله حمدا كثيرا كما أمر، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأبر. أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 26 أكتوبر 2021 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 165 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 5 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

المحترم.

السيد الرئيس، السيد المنسق المحترم، الله يجازيك بخير، شوف.. لا ما عندو علاقات، لا، لا هذا شأن داخلي للمجلس واللي كيقدر هو المكتب.. الله يخليك حتى نعطيك الكلمة، السيد المستشار الله يخليك، غير نلظمو راسكم بعدا، السيد المستشار، بينكم الله يجازيك بخير.

السيد المستشار، أنا أبشرك.. اسمع، السيد المستشار، راه مكتب المجلس قرر تشكيل لجنة مصغرة تحت رئاسة السيد النائب الأول لرئيس المجلس، ها هو الدكتور حنين، وهي الآن منكبة على دراسة الموضوع ديال الأسئلة الشفهية لضمان انخراط كافة الفرق والمجموعات دون استثناء، باش هاذ الأسئلة وهاذ الجلسات لا من ناحية التزمين ولا من ناحية الشكل، الله يجازيك بخير، ولا من ناحية الجوهر تكون أكثر جاذبية وتكون في مستوى تطلعاتنا داخل وخارج المجلس.

رجاء السيد الرئيس.. رجاء السيد الرئيس.. رجاء السيد الرئيس.. رجاء السيد الرئيس.

تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس قال أنه غادي تكون لجنة مصغرة، من خلال التدخل ديالك السيد الرئيس قلت لن تثير هذه النقطة، ولكن..

السيد رئيس الجلسة:

لا، لا أنا قلت لك ما اعترضت السيد الرئيس، لا قلت لك ما اعترضت، ماشي ما قلت لك ما تترتش، قلت لك ما اعترضت، ما مسجلش عندنا في المحضر، على أي.

المستشار السيد لحسن نازهي:

لا اعترضت في ندوة الرؤساء، يكون لجنة إذا لم يكن هناك اعتراض.. على كل..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لا، اسمع لي الله يجازيك بخير.

السادة الإخوان في الكونغرس الديمقراطية للشغل الله يجازيك بخير.. أنا ذكرتي بالقانون أنا جاوبتك، ولكن تنقول لك عمليا هناك لجنة، أكرر كلامي، هناك لجنة وتشكلت وأنا جزء منها مع السيد الخليفة الأول، وغادي تسهر إن شاء الله.. راه بدأت العمل ديالها، وسوف تنفتح على كافة مكونات هذا المجلس وكلشي التلويحات والحساسيات السياسية، لضمان التوازنات الأساسية ديالها.

شكرا.

وبالنسبة للموضوع الآخر ديال تناول الكلمة، راه احنا غادي ندرجوه

رئاسة الجلسة ما يستلزم التنبيه إلى الدور في إطار المادة 167، وأعطيتك الحق وخذيت حقا واستنفذت المدة الزمنية المخصصة لنقطة النظام، اسمح لي السيد الرئيس الله يجازيك بخير.

موضوع الحصة الزمنية، تتعرفو، السيد المستشار المحترم، بأن للعمل البرلماني ضوابطه والاستدلال بالنصوص وبالأحكام القانونية ينبغي أن يتم من موقع هذه النصوص وهذه الأحكام، تتعرفو أولا موضوع الخرق هذا موضوع الخرق وعدم مطابقة توزيع الحصة الزمنية لأحكام الدستور وأحكام مواد النظام الداخلي ذات الصلة، هاذ الموضوع لا تستفتي فيه ولا تفتي فيه رئاسة الجلسة، لأنه يتعلق بصلاحيات واختصاصات واحد المؤسسة دستورية محترمة منظمة مؤطرة، سلوكها مخفور، قرارها مخفورة بنظام داخلي هي المحكمة الدستورية، هذا من جهة.

الفضاء الطبيعي والمكان الطبيعي لمناقشة هاذ الأشياء، كما تعلمون السيد المستشار المحترم، هي المكتب وندوة الرؤساء، وزميلنا وزميلكم مثل المجموعة الموقرة كان حاضرا ولم يبد أي اعتراض.

الفصل 10 متفق معك يكرس استفادة المعارضة من حقوقها، ولكن لا ينبغي أن تقف عند رسم الكلام ويجب أن تم قراءة هاذ الفصل 10 كاملا، لأنه يسند كيفية التصريف وكيفية ممارسة هذه الحقوق للنظام الداخلي، والمادة 88 ذكرنا بها وكذلك المادة 287 اللي تتكلم على المبدأ الوحيد في التوزيع هو التمثيل النسبي.

وبذلك يكون توزيع الحصص، السيد المستشار، مطابقا لأحكام الدستور ومطابقا لأحكام المادة 88 والمادة 287، وغادي نمشي معك أكثر من هذا باش نقتل القوس، وغادي نعطيكي شي حاجة اللي غير غلطاً، واسمع لي السيد الرئيس، واسمع لي.. واسمع لي.. الله يخليك، الله يجازيك بخير.. لا حق لك في الرد، قلتي نقطة نظام.. لا، أنا نرد عليك أنا هنا أمثل مكتب المجلس، والقرار اتخذ في ندوة الرؤساء الله يجازيك بخير، واسمع لي. شكرا.

الله يجازيك بخير..

شوف الله يجازيك بخير..

السيد المستشار المحترم، لا، لا، بالعكس لا أنا ما تردش علي، المشكل ما شي معي أنا، المشكل عندك مع النظام الداخلي السيد المستشار المحترم، مع القانون ماشي معي، الله يجازيك بخير.

تفضل، تكلمتي.. الله يجازيك بخير، كنعقرو.. كنعقرو مزيان، السيد المستشار المحترم، راه ما شي الهدف هو مصادرة حق الكونغرس الديمقراطية للشغل الله يجازيك بخير، أنا أجييك وفقا لأحكام ومقتضيات النظام الداخلي الذي صادقت عليه المحكمة الدستورية، فأصبح انتدبا للدستور، الله يجازيك بخير، الله يجازيك بخير.

الله يجازيك بخير.. السيد الرئيس..

بارك السيد المستشار المحترم، وصلتي المساج ديالك السيد الرئيس

في آخر الجلسة.

شكرا.

تفضل السيد الرئيس في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار النظام الداخلي ديال المجلس، واعتبارا لمخرجات الندوة ديال الرؤساء واللي بخصوص تخصيص أماكن الجلوس للسادة المستشارين على حسب الفرق والمجموعات النيابية، تفاعنا في الجلسة السابقة بعدم احترام الأماكن ديال الجلوس ديال فريقنا، ووجهنا رسالة بكل لباقة لرئاسة المجلس لتحرص على احترام هذا الأمر، الشيء اللي ما تحققش في الجلسة اليوم.

السيد الرئيس،

احنا دبا الفريق الاشتراكي الإخوان واقفين، السادة المستشارين واقفين، هذا فريق ديال مجلس المستشارين يجي لقاعة الجلسات في إطار المقتضيات ديال النظام الداخلي خصنا نلقاو بلايصنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

هذا الموضوع.. توصلنا برسالة، وفعلا أثرت هذه النقطة بالأمس في اجتماع المكتب وتداولنا فيها، وذكرنا السيد الرئيس بأنه انتقل شخصيا وفعليا داخل هذه القبة بمعية الرؤساء واختاروا الأماكن دياهم إلى آخره، وفعلا لم يتم احترام هذا الموضوع، ولكن راه احنا باشرنا عملية التشوير ها انتوما كنتشوفو (les pancartes) وغادي يكون تصميم نهائي بإذن الله تعالى باش نخلو هذا المشكل، ولكن عاونونا في هذه الجلسة، السيد الرئيس، الله يجازيكم بخير.

إذا كانوا الإخوان ديانا في الكونفدرالية وتتعاونو إن شاء الله غادي يتحل هذا المشكل ابتداء من الجلسة المقبلة، وشكرا على تفهمكم، الله يجازيكم بخير.

عبد الإله، تفضل السيد الرئيس، يالاه.. وغادي نحرصو إن شاء الله أشد ما يكون الحرص على أن هذه المسائل أنها تعالج إن شاء الله مستقبلا، شكرا.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 10 آنية، تجمعها وحدة الموضوع، وهي موجهة لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية حول "الوضع الوبائي والحملة الوطنية للتلقيح".

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "الإستراتيجية الوطنية للتلقيح".

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

تفضل السيد المستشار المحترم لبط السؤال.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

نسئلكم: ما هي التدابير التي تعتمون اتخاذها للتصدي لإكراهات عملية التلقيح وتحقيق المناعة الجماعية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى السؤال الثاني، موضوعه "مستجدات الوضع الوبائي والحملة الوطنية للتلقيح".

الكلمة لأحد السادة باسطي السؤال عن فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خلود البرنوشي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيد الوزير،

عرفت مؤشرات الحالة الوبائية الناجمة عن فيروس كورونا انخفاض ملحوظا، ساهمت فيه بشكل كبير كل التدابير التي تم اعتمادها منذ تفشي الوباء، فضلا عن الانخراط في الوعي للمواطنين في حملة التلقيح التي اعتمدها السلطات العمومية.

لهذه الاعتبارات نسئلكم، السيد الوزير المحترم، حول مستجدات الوضع الوبائي والتدابير المتخذة لتسريع عملية التلقيح في أفق بلوغ المناعة الجماعية وتجاوز التداعيات التي أفرزتها أزمة كورونا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثالث للمستشارين المحترمين أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه "مستجدات الوضع الوبائي والحملة الوطنية للتلقيح".

تفضل الدكتور زيدوح.

المستشار السيد محمد زيدي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

المستشار السيد يوسف أيضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسألكم عن حقيقة الوضع الوبائي وعن تدبير الحملة الوطنية للتلقيح ببلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

نتنقل إلى السؤال الموالي حول "مستجدات الوضع الوبائي والحملة الوطنية للتلقيح".

للسادة المحترمين أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

فليتفضل أحد السادة لبسط السؤال.

المستشار السيد المحلول محمد حرمة:

سيدي الرئيس،

أيها السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

نسألك، سيدي الرئيس، عن تطورات الوضعية الوبائية وسير الحملة الوطنية للتلقيح.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السابع موضوعه "مستجدات الوضع الوبائي والحملة الوطنية للتلقيح".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد رضى المحيني:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسألكم اليوم، السيد الوزير، عن الآليات التي تعتمدهم الحكومة القيام بها بشكل استعجالي من أجل عودة السيرورة العادية للنشاط الاقتصادي

للمقاولات، وخصوصا المنظومة السياحية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

بما لا شك فيه، المغرب عرف واحد التحسن وبائي جد مهم، لأن المعطيات العلمية كلها كتيبن بأنه انخفاض تام ديال الحالات الحرجة والانخفاض كذلك ديال عدد الوفيات وكذلك انخفاض تنقل العدوى، وزد على ذلك بأنه عرفنا بأن عدد ديال التلقيح ديال 64% هذا واحد الوضع اللي وصلنا له اللي هو مهم جدا، ولهذا كنطرح، السيد الوزير، السؤال بما أنكم كذلك أخذتم قرار باش يكون الجواز ديال التلقيح للدخول للأماكن العمومية والمعايير العلمية لصالح التحكم في الوباء، بغيت نشوف معاك ما هي التدابير اللي أخذت الحكومة باش يمكن لها أولا تحافظ على هذه المكتسبات؟ وكذلك كيفاش يمكن لها كذلك تدخل المواطنين للحياة العادية كما عرفنا في بعض الدول الأوروبية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نتنقل إلى السؤال الرابع موضوعه "حيثيات اعتماد الحكومة جواز التلقيح ومستجدات الوضع الوبائي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الإخوة المستشارين المحترمين،

على إثر اتخاذ الحكومة قرار اعتماد إلزامية جواز التلقيح في تنقلات المواطنين داخل وخارج المملكة وإلى الولوج إلى المراقبة والأماكن العمومية، وذلك تعريزا للتطور الإيجابي الذي تعرفه الحملة الوطنية للتلقيح، نسألكم السيد الوزير:

ما هي حيثيات وأسباب اتخاذ هذا القرار؟

ما هي مستجدات الوضع الوبائي ببلادنا؟

وما هي الإجراءات الحكومية الواجبة الضامنة لنجاح اعتماد إلزامية جواز

التلقيح؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي السباعي.

السؤال الخامس موضوعه "حقيقة الوضع الوبائي ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن السؤال العاشر والأخير موضوعه "سير عملية التلقيح ضد وباء كورونا" كوفيد-19".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس،

نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي تعتمون اتخاذها من أجل مواكبة الحالات التي ظهرت عليها أعراض جانبية من جراء التلقيح. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن للسيد وزير الصحة.

تفضل السيد الوزير للمنصة، السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، للإجابة على الأسئلة المتعلقة بهذا السؤال المحوري. تفضل السيد الوزير.

السيد خالد آيت الطالب وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة أمام مجلسكم الموقر في إطار التفاعل مع أسئلتكم حول موضوع الحالة الوبائية ببلادنا وتطور كذلك الحملة الوطنية للتلقيح، خاصة في ظل التطورات المرتبطة بالقلق العالمي من انتشار موجة جديدة من فيروس كورونا بعد ظهور سلالة جديدة متحورة في العديد من الدول، وتزايد كذلك عوائق تأمين مزيد من اللقاحات عبر العالم، فتحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتنفيذا لتعليماته السامية، حظيت الاستجابة السريعة لبلادنا التي اتسمت بالاستباقية والتضامن والشمولية في مواجهة الطابع غير المتوقع للجائحة بإشادة وترحيب كبيرين على المستوى الوطني والدولي.

وبغرض رفع كافة التحديات المطروحة، كما شكلت توجيهاته الحكيمة خارطة الطريق لكل الإجراءات والتدابير التي همت تدبير هذه المرحلة الصعبة والاستثنائية، حتى قبل الإعلان عن أول حالة إصابة ببلادنا في 2 مارس 2020.

نتقل إلى السؤال الثامن موضوعه "فرض جواز التلقيح للتنقل وولوج الفضاءات والمرافق العامة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تساءلوكم اليوم على الإجراءات التي تعتمون القيام ديالها من أجل معالجة الإشكالات التي نتجت عن فرض إلزامية جواز التلقيح. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

نتقل إلى السؤال التاسع وموضوعه "تدابير النهوض بالمنظومة الصحية ببلادنا في مواجهة تطورات الوضعية الوبائية المرتبطة بتفشي كورونا" كوفيد-19".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة لتقديم السؤال.

المستشار السيد المصطفى الدحاني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

نهنتكم بداية عن الثقة المولوية التي حظيتم بها بإعادة تعيينكم على رأس وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، وهو تأكيد على الحصيلة الإيجابية التي حققتموها في تدبير هذا القطاع، لاسيما في سياق التداخيات الصحية لجائحة كورونا، لذلك فإنه ينتظركم عمل كبير، فأتم مطالبون من جهة بتعزيز جاهزية المنظومة الصحية، ليس فقط لمواجهة الأزمات، لكن أيضا لإنجاح ورش الحماية الاجتماعية بتحسين جودة الخدمات الصحية وتعزيز البنيات الاستشفائية على مستوى مختلف جهات وأقاليم المملكة، لاسيما الأقاليم ذات الامتدادات القروية وشبه القروية.

ونسألكم اليوم، السيد الوزير، حول تدابير النهوض بالمنظومة الصحية ببلادنا في مواجهة تطورات الوضعية الوبائية المرتبطة بتفشي كورونا" كوفيد-19".

وشكرا.

أما فيما يخص الحملة الوطنية للتلقيح، وهو الموضوع المحوري والأساسي اليوم، فقد تمكنت بلادنا وفاء للمقاربة الملكية الاستباقية من الحصول مبكراً على الإمدادات الأولى من اللقاحات الضرورية بعد اتصالات مكثفة وإبرام اتفاقيات مع المختبرات المصنعة لها بكل من آسيا وأوروبا وأمريكا، باعتبارها لقاحات مأمونة وفعالة، إثر التجارب السريرية المكثفة التي أجريت عليها، وبعد تطمينات فريق الخبراء الاستشاري الإستراتيجي المعني بالتمنيع التابع للمنظمة العالمية للصحة.

وعلاوة على كل ذلك، قدمت بلادنا بفخر كبير العديد من الإسهامات في الجهود الدولية لتأكيد فعالية اللقاحات ضد فيروس "كوفيد-19" من خلال مشاركتها في التجارب السريرية الناجحة وفي البحوث العلمية لتقييم جودة اللقاحات ومأمونية فعاليته، وكذا الحماية التي يوفرها.

ومنذ انطلاق حملة التلقيح الوطنية ضد الفيروس، قامت بلادنا بتعزيز نظامها لليقظة الدوائية، كما وضعت جهازاً للمراقبة الجينومية لفيروس كورونا المستجد من خلال ائتلاف من المختبرات ذات منصة وظيفية للتسلسل الفيروسي لفيروس كورونا المستجد.

ولم تكن بلادنا أيضاً بمنأى عن الانشغالات العالمية إثر الضجة المرتبطة بظهور أعراض جانبية للمستفيدين من اللقاح أسترازينيكا، ولا عن التحذيرات ولا المخاوف التي أثارها ظهور طفرات متحورة للفيروس، حيث تحملت وزارة الصحة مسؤوليتها كاملة وأعلنت في بلاغ لها بتاريخ 17 مارس 2021، وبعد اجتماع اللجنة الوطنية الاستشارية لليقظة الدوائية بمواصلة استخدام لقاح أسترازينيكا في حملات التلقيح الوطنية، مؤكدة أن فوائد هذا اللقاح تفوق مخاطره وأن ليس هناك صلة مباشرة بين عدد من الأعراض الجانبية المصرح بها واستعمال اللقاح المذكور، وهو الأمر الذي سيتم تأكيده لاحقاً بأوروبا، كما أكدته كذلك أيضاً المنظمة العالمية للصحة.

وبالإضافة إلى هذه الجهود، قامت السلطات العمومية بمجهودات أخرى للتحصين ضد الشائعات والأخبار الزائفة، فأصدرت البلاغات التوضيحية لتصحیح هذه المعلومات المتعلقة بالوباء وضمان الوصول إليها ومنع انتشار الخوف أو القلق أو الارتباك بين الأفراد.

وفي هذا الإطار، عمدت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية إلى برمجة تنظيم لقاءات تواصلية وتفاعلية على المباشر للصفحة الرسمية لوزارة الصحة بالفيسبوك، حيث سيتم تكليف عضو من أعضاء اللجنة العلمية لـ"كوفيد-19" بالإجابة على جميع تساؤلات المواطنين والمواطنات وتقديم توضيحات حول اللقاح المضاد لـ"كوفيد-19".

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد أكد جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في خطابه السامي بمناسبة افتتاح البرلمان بتاريخ 8 أكتوبر 2021، لقد قامت الدولة بواجبها في

لقد عرفت الحرب على الوباء تعبئة شاملة ومنقطعة النظير لاحتواء الأزمة، حيث استنفرت السلطات الصحية ببلادنا إلى جانب متدخلين آخرين كالإدارة الترابية والمصالح الأمنية والعسكرية والوقاية المدنية والدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال الإعلام ومثلي الأمة من المجلس النيابي ومنظمات المجتمع المدني وإلى آخره كل طاقاتها وإمكاناتها للتعامل مع الوضع الوبائي الطارئ ومواصلة التعبئة لتمنيع الساكنة ضده، عبر الحملة الوطنية للتلقيح.

وهي مناسبة اليوم لنجدد تشكراتنا وتوطينها لكل هؤلاء، وخاصة منهم رجال ونساء الصحة، على الجهود الجبارة والوقوف البطولي في الصفوف الأمامية للحرب على الوباء، كما نحني عاليًا شجاعتهم وقدرتهم على الصمود والتحدى.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تتابع بفخر كبير الأجواء الإيجابية التي تتواصل فيها الحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس "كوفيد-19" بكافة تراب المملكة بتدبير مثالي نوه به العالم أجمع، نتيجة الأداء الجيد والتحرك الاستباقي لبلادنا وبتوجيهات ملكية سامية، لتأمين جرعات اللقاح الضرورية، حماية للمواطنين والمواطنات، وتحصينا للنظام الصحي من خطر الانهيار.

وقد شجع التحسن النسبي للمحنى الوبائي لبلادنا على إنجاح انسيابية حملة التلقيح بشكل كبير، فالرهان الذي مازلنا نسارع في سبيل تحقيقه اليوم هو بلوغ نسبة تغطية الساكنة بالتلقيح تسمح بتحقيق المستوى المنشود من التحصين الجماعي للاستئناس التدريجي للحياة العادية.

ففيما يخص الوضعية الوبائية الحالية اليوم، نسجل بارتياح بالغ التحسن الكبير الذي عرفته كل المؤشرات الوبائية ببلادنا، وهو ما ساهم في انتقال المغرب إلى المستوى الأخضر من انتشار العدوى.

وفي هذا الإطار تواصل العد التنازلي للحالات الإيجابية المسجلة وتم تسجيل 138 حالة إصابة في 24 ساعة الأخيرة، إذ انخفضت بما يقارب ناقص 27% على المستوى الوطني، وهي أقل نسبة إجابة تسجيل منذ 5 أشهر، وسجلت المنظومة الصحية 10 وفيات، وبالنسبة للإماتة تبلغ 1.6%. بينما يصل المعدل العالمي إلى 2%. كما انخفض عدد الحالات النشيطة بما يقارب 28.5% بينما واصلت نسبة الشفاء المسجلة ارتفاعها وناهزت 98%. وانخفضت نسبة ملء أسرة الإنعاش والعناية المركزة إلى 5.2% من القدرة السريرية، وهو انخفاض تم معاينته في الأسبوع الحادي عشر على التوالي.

هذا التحسن الملاحظ والانتقال إلى المستوى الأخضر لا يعني نهاية الموجة، مما يفرض علينا الإبقاء على اليقظة والالتزام بالتدابير الوقائية والاحترازية، ومنها المسارعة إلى تلقي اللقاح لتحصين أنفسنا ومجتمعنا.

الصادرة عن السلطات المحلية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار جهود الاستجابة للوباء، سبقتنا دول كثير إلى اعتماد هذه المقاربة، مقارنة الجواز الصحي أو جواز التلقيح، للسماح للأفراد بارتداد الفضاءات العامة وفق التدابير الاحترازية المعهودة، وطيلة هذه المدة كان النقاش العمومي قائما وطنيا قبل شهور بخصوص اعتماد هذا الجواز من عدمه، حيث أعلنت السلطات العمومية بمنطق الاستباقية منذ مطلع شهر يونيو الماضي استحداث جواز تلقيحي يسمح للمتلقين جرعتين من اللقاح المضاد لفيروس "كوفيد-19" بالتنقل دون قيود داخل البلاد والسفر إلى الخارج، وأهاب حينها بالأشخاص الذين فوتوا موعد التلقيح إلى الإسراع بتلقيح أنفسهم وتحميل جواز تلقيحهم، الذي كان جاهزا لذلك اعتبارا من الاثنين 7 يونيو 2021، أي 5 أشهر قبل اليوم، وذكر بلاغ الحكومة آنذاك أن هذا الجواز اللقائي يشكل وثيقة رسمية آمنة ومعترف بها من طرف السلطات تسمح لحاملها دون الحاجة إلى التوفر على وثيقة إضافية بالتجول عبر جميع أنحاء التراب الوطني دون قيود والتنقل بعد 11 ليلا وكذا السفر إلى الخارج، وتم التأكيد من خلال وصلة إعلامية تم تداولها على نطاق واسع بأن هذه الوثيقة ستكون جد ممتمة ومطلوبة للحياة الطبيعية وتمكن صاحبها من ولوج المقاهي والمطاعم والمسارح والقاعات السينمائية والمراكز التجارية الكبرى والفنادق وحتى وسائل النقل العمومية.

إن المعادلة الأساسية اليوم في سياق خطورة جائحة "كوفيد-19" وتهديدها للحق في الحياة تتمثل في أهمية التوفيق بين ضرورات حماية الصحة العامة وضمانات هذه الحقوق، وأساسا تجنب انتهاك الحق في الصحة الذي من شأنه أن يؤدي حتما إلى انتهاك باقي الحقوق الأخرى.

ودون الدخول في الجدل الفقهي القانوني الذي أعقب إقرار جواز التلقيح كوثيقة للتنقل والولوج والجولان، مع العلم أن قرار السلطات العمومية كان يستند إلى المقتضيات التي يبيحها تطبيق حالات الطوارئ الصحية، ذلك أن المرسوم بقانون 2.20.292 وفي المادة 3 ديلو بتاريخ 23 مارس 2020 يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، وعلى الرغم من جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل لاتخاذ جميع التدابير اللازمة التي تقتضيها هذه الحالة، وذلك بموجب مراسيم ومقررات تنظيمية وإدارية أو بواسطة مناشير وبلاغات من أجل التدخل الفوري والعاجل للحيلولة دون تفاقم الحالة الوبائية للمرض، وتعبئة جميع الوسائل المتاحة لحماية حياة الأشخاص وضمان سلامتهم، سيما وقد أعلنت المنظمة العالمية للصحة في وقت سابق من العام الماضي وتحديدًا بتاريخ 30 يناير 2020 حالة طوارئ الصحة العامة على النطاق الدولي بسبب الجائحة، ودعت الحكومة تبعًا لذلك إلى اتخاذ خطوات عاجلة وأكثر

توفير اللقاح المجاني الذي كلفها الملايير وكل الحاجيات الضرورية للتخفيف على المواطنين من صعوبة هذه المرحلة، وبالقصر الملكي بفاس أشرف جلالتة، حفظه الله، يوم الخميس 28 يناير 2021 على إطلاق الحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس "كوفيد-19"، حيث تلقى جلالتة الجرعة الأولى من اللقاح المضاد لهذا الوباء، ليعطي بذلك إشارة قوية قدمت النموذج والمثال والجواب على تساؤلات أزيد من 36 مليون مغربية ومغربي بكل أطيافهم.

ورمز هذا الحدث لسلامة العملية من كل المخاطر المحتملة، كما أزال التوجس والشكوك في نفوس المغاربة وعزز ثقتهم في مهنيي الصحة ومن خلاهم في المنظومة الصحية وفي عملية التلقيح برمتها.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، عززت السلطات الصحية من جاهزية آلاف المراكز للتطعيم باللقاح المنتشرة بكثافة فوق التراب الوطني بإحداث مراكز رقمية كذلك ومندمجة للتلقيح منذ شهر غشت الماضي من أجل التسريع من وتيرة عملية التلقيح الوطنية ضد "كوفيد-19" وتعزيز طموح المغرب في تحقيق سيادة صحية متفردة أكثر ذكاء وابتكار.

وإلى حدود يوم الثلاثاء 26 أكتوبر الجاري سجلنا والله الحمد تخطي العدد الوطني للتلقيح الحفنة رقم 47 مليون التي تم استعمالها خلال حملات التلقيح الواسعة، وبلغ العدد الإجمالي للمستفيدين أزيد من 24.233.000 مستفيدة ومستفيد أي ما يزيد عن 64% من العدد الإجمالي للسكان، منها 22.097.957 مستفيد من التلقيح الكامل أي بجرعتين بنسبة تفوق 57.6% من العدد الإجمالي للسكان، وكذلك استفاد 1.434.692 شخص من الجرعة الثالثة المعززة، هذا ولا يفصلنا إلا أقل من 5 ملايين ملتح على بلوغ المناعة الجماعية المنشودة، فكل الرهان اليوم على تسريع عملية التلقيح قصد بلوغ نسبة 80% من الساكنة في الأسابيع القليلة المقبلة.

إن أمرا كهذا يسائلنا اليوم جميعا ويدفعنا إلى مزيد من تعبئة الجهود لرفع منسوب الثقة في نفوس المواطنين والمواطنات في نجاعة وسلامة عملية التطعيم المتواصلة حاليا ببلادنا، وحتمهم على الإسراع بتلقي الجرعات الضرورية للحماية من خطر الوفاة أو الإصابة، خاصة وأن بلادنا قد نجحت والله الحمد بتدخل ملكي سامي في أن تكون سباقة إلى توفير اللقاحات الضرورية للمواطنات والمواطنين بالجمان وبكميات كافية، وهيأت لذلك بتوجيهات سديدة من جلالتة حملة وطنية غير مسبوقه عبر إعداد البنى التحتية المناسبة والوسائل المادية اللازمة والإمكانات البشرية والوجيستية الضخمة.

لذلك، وبهدف تعزيز كل هذا التطور الإيجابي، قررت السلطات العمومية ببلادنا اعتماد مقاربة جواز التلقيح ابتداء من يوم الخميس 21 أكتوبر المنصرم كوثيقة رسمية حصرية تتيح لحاملها التنقل بين المناطق والأقاليم المختلفة عبر وسائل النقل الخاصة أو العمومية أو السفر إلى الخارج أو الولوج إلى الأماكن والفضاءات العامة وإلغاء كل تصاريح التنقل السابق

والأطفال البالغين أكثر من 12 سنة المتخلى عنهم وغير المتدربين وذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص غير الملقحين لأسباب طبية؛
- رابعا، إن جواز التلقيح لم يعتمد ليكون تقييدا، بل على العكس من ذلك، فهذه الوثيقة الرسمية ستلعب دورا محوريا في السماح للأشخاص الذين تم تلقيحهم باستئناف حياة شبه طبيعية، إذ من المنطق الاحتراز يقتضي تخفيف الإجراءات على مجتمع الملقحين الذين أصبحوا اليوم يشكلون الغالبية العظمى لبلادنا، وقد أكدت اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي أن انتشار استخدام الجواز الصحي كأداة لمراقبة الولوج، لا يهدف إلى تقييد حركة المواطنين، وإنما إلى تشجيع حركة مسؤولية يمكن أن تقوم بتعزيز الصحة العمومية والشروط الأساسية لإنعاش النشاط الاقتصادي على نطاق واسع ومواكبة تنقل المواطنين والمواطنيين والمقيمين في المغرب على الصعيد الوطني والدولي؛

- خامسا، العمل بجواز التلقيح لا يمكن إلا أن يسهم في تخفيف الفئات غير الملقحة على الانخراط بكثافة في الحملة الوطنية للتلقيح، لأنه خيارنا الوحيد اليوم المتوفر حاليا الذي يؤمن لهم الحماية الكافية ضد الإصابات بأشكال خطيرة من فيروس "كوفيد-19"، فالجرعات الأولى والثانية من اللقاح هي مرحلة أولية لتحصين المواطنين والمواطنيين ضد الفيروس، أما الجرعة الثالثة المعززة في غضون 6 أشهر بعد الجرعة الثانية تم إقرارها للحفاظ على أعلى مستويات الحماية، فهي جرعات الأمل التي ستنهي معاناتنا مع كابوس الجائحة الريبه وتسمح باستئناف الحياة العادية في أقرب وقت ممكن، إن شاء الله.

ووفق المعطيات المسجلة، فقد تم تلقي 2.228.450 مستفيد ومستفيدة إضافيا لحقناتهم الضرورية منذ دخول الإجراء الحكومي الجديد حيز التطبيق، وبهذه المناسبة تشكر وزارة الصحة والحماية الاجتماعية كافة المواطنين والمواطنيين الذين تجاوزوا سريعا مع القرار الحكومي القائم على مقارنة جواز التلقيح، وسارعوا إلى تلقيح أنفسهم وأبنائهم، ونوجه كذلك شكرا خالصا لكل الساهرين على تفعيل هذا الإجراء الهام، والذين أعلنوا حالة التأهب القصوى بهدف ضمان حسن تنظيم وانسيابية عملية التلقيح، سواء داخل مراكز التلقيح أو في محيطها.

كما تثن الوزارة عاليا بمجهودات كل أطقها العاملة، التي حازت شرف الإشادة والتنويه الملكي في العديد من الخطب المولوية السامية، وتؤكد على مكانة محورية في الورش الملكي الكبير لتأهيل المنظومة الوطنية للصحة وتعزيز حكمتها ورفع قدراتها المالية والبشرية والتكنولوجية.

وفي الأخير، لا يسعنا إلا أن ننوه بالمجهودات الحكومية بقيادة السيد رئيس الحكومة الرامية إلى تفعيل الخطة الشاملة لإصلاح قطاع الصحة كمحور أساسي من محاور البرنامج الحكومي المزمع تطبيقه، برسم الولاية

صرامة للتعامل مع الجائحة، نظرا للمستويات المقلقة للانتشار وشدته. وحتى دون قراءة الموضوع على ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية كذلك التي تدعو إلى الحفاظ على النفس، باعتبارها أمانة، وجعلت إقناذ الناس حقا لكل فرد، وذلك بالوقاية من الأمراض والأسقام قبل حدوثها وبالتدوي بعد حدوثها، وأكدت بذلك البعد المصلحي الذي يتماشى مع القواعد الجوهرية للشريعة التي تحث على الأخذ بالأسباب وإزالة الضرر واختيار أهون الضررين أو أخف الشرين وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وإقرار مسؤولية الفرد على نفسه.
وبالإضافة إلى هذين البعدين القانوني والفقهية، نورد عددا من الاعتبارات التي تسعف في فهم دواعي هذا الخيار الحكومي ومنها 5 دواعي:

- أولا، إن المغرب ليس بمنأى عن انتكاسة وبائية أخرى، خصوصا التطور الممفك والتهديد الخطير الذي عرفه الوباء بعديد من البلدان في الآونة الأخيرة، حيث اضطرت بلادنا إلى تعليق الرحلات الجوية معها، كما أن العديد من بلدان العالم لم تتمكن من الحصول على حاجياتها من اللقاح، لذلك وعلى غرار الدول التي تشدد على اتخاذ مزيد من الاحتياطات لمنع والانتشار الوبائي بها، فالمواطنات والمواطنون مدعوون إلى الإقبال على منصات التلقيح الموضوعة رهن إشارة طيلة أيام الأسبوع وإلى ساعات متأخرة من الليل وتحميل جواز التلقيح كذلك هو خيارنا، لا محيد عنه اليوم في ظل عدم وجود دواء لعلاج الفيروس؛

- ثانيا، بعدما ظلت بلادنا وحتى اليوم متحكمة في الوضعية الوبائية فلا مناص لنا في فترة ما من التوقف وتثمين المجهودات المبذولة عبر اتخاذ خطوة حاسمة لتحصين هذه الجهود والتضحيات الجماعية التي بذلت لاحتواء الوباء وصون كل المكتسبات التي تحققت فكان الإجراء الداعي إلى اعتماد وثيقة جواز التلقيح قرارا رصينا ومتوازنا بدل المجازفة غير محسوبة المخاطر، والتي قد تؤدي بنا - لا قدر الله - إلى التقهقر والعودة إلى تشديد القيود من جديد والإغلاق وارتهاق المنظومة الصحية للمجهول كما حصل مؤخرا في عدد من الدول بآسيا وأوروبا؛

- ثالثا، إن اعتماد جواز التلقيح في هذه الفترة من السنة يرمي كذلك إلى تحفيز الأشخاص غير الملقحين عن الإسراع بتطعيم أنفسهم بعد معاينة البطء الذي شاب الحملة في الآونة الأخيرة والحماية من البؤر الوبائية التي قد تطفو على الأحداث من جديد والاستعداد لفصل الشتاء، الذي يعرف انتشارا أكبر للموجات الفيروسية الجديدة، وفي هذا الإطار تقرر اعتماد إستراتيجية جديدة تروم توسيع حملات التلقيح، لتشمل فئات أخرى في طليعتها المهاجرين غير النظاميين

تبقى خارج العملية، خاصة وأن 24 مليون مغربية ومغربي تلقحوا وهو ما يشكل حافزا بالنسبة لمن لم يتلقحوا ويعزز من حضور بلادنا في تحقيق إقلاع اقتصادي، لذلك فمن مسؤولية الدولة حماية المواطنين والمواطنات وتحصينهم، وفي ذلك تحصين لبلادنا من الأضرار الناجمة عنها على كافة المستويات وعلى الجميع أن يتحمل مسؤوليته في هذا الإطار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
شكرا على احترامكم الوقت.
الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.
تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المرابط الحمار:

السيد الرئيس المحترم،
السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون، السيد الوزير المحترم، المغرب اليوم أصبح مثالا ونموذجا يحتذى به في تدبير الأزمة الناجمة عن فيروس كورونا، بفضل حكمة وتصبر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وبفضل كل الإجراءات الاستباقية التي كان لها بالغ الأثر في التصدي بحزم لهذا الوباء منذ بداية تفشيه، وهو ما جعل بلادنا تسير بخطوات ثابتة نحو تسريع وتيرة عملية التلقيح، في أفق بلوغ المناعة الجماعية والتعافي من كل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الأزمة.

إننا وبقدر تميينا لكل الجهود المبذولة من قبل الوزارة، بقدر ما نحبي الانخراط الواعي والمسؤول للمواطنين في حملات التلقيح، وندعو بهذه المناسبة إلى تكثيف حملات التوعية والتحسيس بأهمية التلقيح والاستمرار في الأخذ بالاحتياطات الاحترازية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتي ستساهم في خلق جو من انعدام الثقة والتبخيس للجهود المبذولة والتشكيك في جدوى وأهمية عملية التلقيح.

ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى تعزيز مراكز التلقيح بمختلف جهات المملكة لتفادي الاكتظاظ المسجل في بعض المراكز، وهو ما يساهم بشكل كبير في تردد المواطنين وعدم إقبالهم بكثافة على أخذ جرعات اللقاح.

في هذا الصدد، ساهمت الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي، انطلاقا من موقعها كهيئة تنظيمية، في التصدي لوباء "كوفيد-19" عن طريق تبسيط المساطر الإدارية للحصول على التراخيص لمعدات الأشعة كالمساحات الضوئية للصدر التي تستخدم في تشخيص تلف الرئة الناجم عن "كوفيد-19"، وكذلك تحديد التدابير التي يجب اتخاذها للسيطرة على المرض والتكفل بالمرضى.

الحكومية الحالية، وكذا باعتبارها مدخلا أساسيا للتحول الاجتماعي ببلادنا، الذي يمثل نقلة نوعية وركيزة داعمة لنموذجنا التنموي الجديد والمنبثق من الرؤية الملكية المتبصرة، الرامية إلى تقوية أسس نمو اقتصادي مستدام، يستهدف التنمية البشرية ويعزز التماسك الاجتماعي لجميع الشرائح المجتمعية ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.
نمر الآن للتعبير على رد السيد الوزير في إطار الترتيب اللي اعتمدها في الأسئلة، في إطار بطبيعة الحال ما تبقى من الوقت لكل فريق.
وفي هذا الإطار أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.
تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

السيد الوزير المحترم،

نحن متفقون جملة وتفصيلا مع مضمون جوابكم، والأكد أن أولوية بلادنا من خلال هذه الإستراتيجية الناجمة، ولله الحمد، تكمن أساسا في تطعيم المواطنين والمواطنات المغاربة وكذا الأجانب المقيمين بالمغرب وتحصينهم من التداعيات الصحية لهذه الجائحة على كافة المستويات.

فالعلمية تمر في أحسن الظروف، مما جعلنا جميعا واعين بأهميتها، بالرغم من بعض المشوشين عليها واستغلالها سياسيا، جهات معروفة بتبخيستها لكل جهود الدولة ومؤسساتها، وعبرت أكثر من مرة عن مواقفها الراضية لعدة مشاريع تبنتها الدولة وتحاول دائما تحويل النقاش العمومي إلى الشارح، المفروض فيه أن يناقش داخل مؤسساتنا الدستورية بدلا من الشارح، وإثارة المغالطات، وهي سياسة تستغلها هاته الجهات أيضا لاستفزاز الدولة وابتزازها والحال أن الشأن الصحي يجب أن يبقى خارج المزايدات، مما كانت المبررات للحفاظ على المكتسبات التي تحققت في هذا الشأن، إن الاحتجاجات تبقى سلوكا حضاريا ومن الحقوق الأساسية للمواطنين والمواطنات للتعبير عن أفكارهم ومواقفهم، والتي لا يمكن مصادرتها بأي حال من الأحوال، لكن المثير للتساؤل: لماذا هاته الاحتجاجات رفعت شعارات لا تمت بصلة لموضوع التلقيح وخارج سياق المرحلة؟

السيد الوزير المحترم،

لقد أثيرت زوينة كبيرة حول اللقاحات وطبيعتها، خصوصا الحقنة الثالثة، فجميع المعطيات التي أعطيت مشكورين من خلال مروركم على مختلف القنوات ومن مختلف المؤسسات وكل ما تضمنته الحملة التواصلية التي تقومون بها في مختلف وسائل الإعلام، خاصة الإذاعة والتلفزة، والتي تبرز سلامة كل اللقاحات، حيث أن كل هاته الجهود لم تستطع إقناع هاته الفئة القليلة من الخوض لعلمية التلقيح، وبالتالي فإنه من غير المقبول أن

العمل، ولكن لابد اللجنة العلمية تقوم بالدور ديالها ولهذا نتطالبو بأن تكون مأسستها.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

بداية، نود في الفريق الحركي أن نهنئكم، السيد الوزير، على الثقة المولوية السامية بإعادة تعيينكم على رأس قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، وكعارضة وطنية لا تفوتنا الفرصة لتسجيل تحفظنا على كل ما شاب عملية ترشيح واستقالة الوزيرة السابقة في وقت قياسي وكل ما رافق ذلك من سخيرة وفقدان ثقة الشارع في مؤسسة دستورية مهمة، اللي هي مؤسسة رئاسة الحكومة.

وتفاعلا، السيد الوزير، مع جوابكم نود الوقوف عند بعض المعطيات الأساسية وتسجيل مجموعة من الملاحظات والاقتراحات:

أولا، لا يمكننا من باب الموضوعية التي تميز مواقفنا إلا أن ننوه بما حققته بلادنا، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من نجاح منقطع النظير في مقاومة جائحة كورونا والحد من تداعياتها الخطيرة على مختلف المستويات؛

ثانيا، وبنفس الواقعية والموضوعية لا يمكننا إلا أن نسجل مجموعة من المؤاخذات والانتقادات حول التدبير الحكومي لهذا الملف الشائك، وفي صدارتها غياب التواصل والشح في المعلومة وما رافق ذلك من ارتباك منذ تشكيل هذه الحكومة، وإصدار قرارات مؤثرة دون القدرة على تبريرها، وفي صدارتها إلزامية الإدلاء بجواز التلقيح للولوج إلى الخدمات والفضاءات العمومية، في وقت أكدتم فيه، السيد الوزير، من هاذ المنبر وعبر بلاغات حكومية أن التلقيح اختياري

وفي وقت مطلوب منكم ومعكم اللجنة العلمية وباقي مكونات الحكومة تبرير قراراتكم والتواصل المقنع المبني على مقاربة علمية ومسؤولة، اخترتم اللجوء إلى استعمال قاموس الأغلبية والأقلية والاستقواء بحجة القوة العددية في غياب الحجة العلمية؛

ثالثا، السيد الوزير المحترم، لا يمكن في مثل هذه الظروف وممارسة سياسة الهروب إلى الأمام واللجوء إلى سياسة صم الآذان على رسائل جزء مهم من المجتمع، اضطرتهم قراراتكم غير المبررة إلى الخروج إلى الشارع،

ومن أجل ضمان حماية العمل والمرضى من المخاطر المرتبطة باستعمال هذا النوع من معدات الأشعة، أتوجه إليكم، السيد الوزير المحترم، بطلب العمل على تسريع وتيرة المصادقة على مشاريع النصوص التطبيقية للقانون 142.12، لا سيما المرسوم المتعلق باستعمال الإشعاعات المؤينة (rayonnements ionisants) في الميادين الطبية، نتمن كذلك انخراط بلادنا في برامج إنتاج اللقاح، وهو ما يمكننا من تغطية الحاجيات من اللقاح والافتتاح على البلدان الإفريقية في إطار افتتاح المغرب على عمقه الإفريقي وتكريس سبل التعاون جنوب-جنوب.

وشكرا على حسن الاستماع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة في إطار التعقيب للفريق الاستقلالي.

تفضل، الدكتور زيدوح.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أولا، كشكرك، السيد الوزير، على الإجابة، كما أن فريق الوحدة والتعددية كينخرط تماما في الجهود التي قامت بها الحكومة في هاذ الإطار، ولاسيما في سياسة التلقيح اللي هي حقيقة سياسة ناجحة.

ولكن اسمح لي، السيد الوزير، بأنه كنا ملي طرحنا هاذ السؤال كنا كنتظرو كذلك نعرفو غير الحزان اللي عندنا ديال التلقيح ومدته الصلاحية ديالو، لأنه غادي نوصلو لواحد العدد ديال 80% نعرفو شحال عندنا في الحزان، كما أن اللجنة العلمية لابد تكون مأسستها يكون عندها واحد الرئيس اللي تعطي بيانات كل ما يقتضي به الأمر، وأنا كنعتمد حتى اللجنة العلمية تكون حقيقة مستقلة على وزارة الصحة، باش يمكن تعطي المعلومة للمواطن.

اليوم، المواطن راه ما طالب غير المعلومة ما طالبش شي حاجة أخرى، وهذا حق دستوري.

ولهذا، السيد الوزير، اللجنة العلمية كيمكن لها تفيدنا بهاذ الأمور والأبحاث اللي تتقوم بها، لأن اليوم ملي تنشوفو المنظمة الدولية للصحة اللي تتقول بأنه راه خصنا اللي عندو مرض كوفيد ودار غير تلقيح واحد راه يعبترو بأنه ما يمكن يتفادى الجرعة الثانية أو ذيك آخر المنشور ديال (The Lancet) اللي تتقول لك نفس الشيء وتمشي لنفس التوجه، كنعتمد اللجنة العلمية لابد تجاوب لأن ما تخليش ارتباك داخل المواطنين اللي هو ما تيشوفو بعض التصريحات وتيوليو يعيشو بها وتيقولو ربما هناك سياسة ارتجالية.

لا، هنا سياسة معقولة وقتم بعمل جيد الحكومة، واحنا نشيدو بهاذ

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المخول محمد حرمة:

السادة المستشارون المحترمون،

لم تفتأ نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ومنذ بداية هذه الجائحة تؤكد انحراطها الكامل في التعبئة الوطنية لمواجهتها، والتي قادها بحكمة وتبصر جلالة الملك حفظه الله، كما أن نقابتنا العتيدة أعلنت دوما دعمها لكل الإجراءات والتدابير التي قامت بها السلطات العمومية لحماية الحق في الحياة وإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني في انتظار العودة التدريجية للحياة الطبيعية، لكن وإنما في الآن ذاته حرصنا على التنبيه لبعض الملاحظات التي وإن كانت من الطبيعي أن تعترى بين الفينة والأخرى المجهود الوطني المبذول، إلا أن التنبيه لها يندرج في إطار النقاش العمومي الذي يجب أن يستمر حول الحالة البوائية والتدابير المتخذة في إطارها.

لكل ذلك، وبحجم افتخارنا بالنجاح الذي عرفته الحملة الوطنية للتلقيح، إلا أننا نسجل أن التدابير الحكومية المتخذة في إطارها مؤخرا، خصوصا فرض جواز التلقيح افتقرت إلى التواصل الكافي مع الرأي العام، وهو الأمر الذي خلق نوعا من الرفض لهذا القرار من بعض المواطنين، وكان يمكن تفاديه لو تم التواصل الجيد حول جواز التلقيح ولو منح للمواطنين والمواطنات وقت معقول ما بين قرار إلزامية الجواز وتاريخ دخول هذا القرار حيز التنفيذ.

سيدي الرئيس،

إن التواصل الفعال والاحترافي مع الرأي العام لا يقل أهمية عن عملية التلقيح نفسها، لذلك نهيب بالسيد الوزير وبكافة أعضاء اللجنة العلمية إلى تكثيف التواصل مع المواطنين والمواطنات حول عملية التلقيح وحول ما يروج من أخبار حول تعرض بعض المواطنين لمضاعفات بعد تلقيهم جرعات بعض أنواع اللقاحات، لا يسعنا ترك الرأي العام الوطني معرضا للإشاعات أو للأخبار الزائفة في بعض الأحيان، بل يجب على الحكومة أن تضاعف التواصل الحكومي حول القرارات المتخذة، وعلاوة على ذلك نهيب بالحكومة باحترام حق الاحتجاج السلمي لكل التعبيرات المجتمعية، وذلك لأن حرية التعبير حق من أقدس الحقوق في كل الشرائع السبوية والمواثيق الدولية.

سيدي الرئيس،

لا يمكن لنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن نثير موضوع تطورات

ولا التهرب من مواجهة الرسائل التي تتناقضها وسائل الإعلام حول فساد اللقاحات وعدم نجاعة البعض منها، خاصة ونحن أمام حكومة بأغلبية رقمية، رفعت شعارات الإنصات والأمل واستعادة الثقة في المؤسسات. لهذا نطالبكم ومن خلالكم الأغلبية الحكومية ببناء..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، شكرا.

نمر إلى الفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، السيد الوزير، لا أحد منا ينكر المجهود الضخم الذي بذلته بلادنا بقيادة جلالة الملك من أجل توفير اللقاحات مجاناً للمواطنين، كذلك الإجراءات الاقتصادية المصاحبة التي عرفتها بلادنا إبان الجائحة.

اليوم، السيد الوزير، هذا النقاش الذي يجري في المجتمع والذي نعتبره في الفريق الاشتراكي هو نقاش مغلوط، لأنه الأساس فيه ماشي النقاش الحقيقي الذي خصوصاً يكون ماشي شكون مع اللقاح، وشكون ضد اللقاح.

النقاش الحقيقي هو من اقتنع من المغاربة باللقاح ومشى دارو جرعة أولى وثانية وربما ثالثة، ومن لم يقتنع بعد، وهذه هي مسؤولية الحكومة، لأنه في الإستراتيجية التواصلية ديال الحكومة نسجل مع كامل الأسف أنه ما استطعتش توصل لكل الفئات المجتمعية ديال المغاربة وتقعنهم بجدوى العملية ديال التلقيح.

اليوم المغاربة ضحية ديال (fake news) ضحية ديال الأخبار الزائفة في وسائل التواصل الاجتماعي، كنسمعو عن ارتفاع نسبة الوفيات في الناس اللي اخذوا الجرعة ديال التلقيح، كنسمعو على أنه كاين شي حد تشل في هذه المدينة أو شي حد مات في هذه المدينة، ما كايش استراتيجية تواصلية قوية تحصن المكتسبات التي حققتها بلادنا في هذا المستوى.

لذلك، لابد من الحكومة أنها تنظر بكل جدية في هذه المسألة هذه، لأنه ما يمكنش نخليو المغاربة ضحية ديال هاذ الشي، ديال هذه العملية ديال التضليل المنظمة والتي مستهدفة فيها بلادنا بالأساس.

الخيار اليوم هو ما بين اللقاح وما بين الإغلاق، ماشي ما بين جواز التلقيح من عدمه، خص استراتيجية تواصلية قوية وترافع الحكومة في هذا الجانب.

لابد كذلك، السيد الوزير، في الجواب ديالكم ما سمعناش شي حاجة على المهنيين ديال الصحة ولا الدور ديالهم البطولي خلال الجائحة والتي مازال مستمر، الناس تشتغل ليل نهار وخارج أوقات العمل ومرابطين في المراكز وفي القرى وفي البوادي وفي المدن من أجل إنجاح الحملة الوطنية للتلقيح، خص التفاتة حقيقية ومنصفة وتحفيزية لهذه الفئة.

استغلال 50% من الطاقة الاستيعابية على المقاولات السياحية أو إغلاقها عند الساعة الحادية عشرة ليلا، إذا كان جميع أجراءها ملقحون وزينائها أيضا.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نجد التأكيد على انخراطنا الكامل في الحملة الوطنية للتلقيح، من خلال دعم وتشجيع المقاولات لإنجاز هذا العمل المسؤول بما يخدم المصلحة العليا للوطن، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، حفظه الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.
تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الوزير،

اعترفوا بأننا دخلنا، والحمد لله، المنطقة الخضراء على مستوى انتشار الوباء، بمعنى أنكم ما عندكمش مبرر علمي وبأي اللي من شأنه أنه تجبو تفرضو به، تتخباو مراه باش تفرضو الإلزامية ديال جواز التلقيح، طلعتو لنا بهذا الجواز ببلاغ مجرد بلاغ يتيم بدون إستراتيجية تواصلية، بلا حتى شي دليل اللي تعطى لا للمواطنين ولا للموظفين ولا للمقاولات باش يستعدو. بلاغ اللي تعتبروه متسرع والي مشى في الإلزامية، في حين أنكم ما عمركم ما قاتلو الإلزامية، ديمما كنتو تتقولو الاختيارية، ومنظمة الصحة العالمية باقي تتقول التلقيح اختياري وليس إلزامي.

حاجة أخرى، ما فكرتيوش تماما في أنه تيصادر حقوق المواطنين، بالفعل لما تشوفو بأن المرضى ما يمكن لهومش.. اللي عندهم أمراض أخرى يولوجو للمستشفيات لأن ما عندهومش جواز التلقيح راه هناك إشكالات، جواز التلقيح راه هناك إشكالات، لما المواطنين ما يمكن لهومش يتمنعو بحقوقهم حتى المدنية والاقتصادية والاجتماعية، راه كين إشكال.

هاذ الشي اللي جعل أن العديد من المواطنين خرجوا في الاحتجاجات واللي ما لقيتو من الحل إلا مواجعتها بالقمع في بعض المدن.

السيد الوزير،

وصلت بكم أتم بأفوسكم في وزارتم في الإدارة ديالكم احتجاز الموظفين باش تمنعونهم من أنهم يخرجو ويشاركو في الاحتجاجات.

كذلك، بالنسبة للعالم، واش تتعرفو بلي أنكم ما خممتوش في التأثيرات القانونية على مثل هذا القرار، الناس (non seulement)، ماشي فقط تمنعو من الولوج ولكن تمسو في العطل ديالهم، تمسو في الأجر ديالهم وغدا

الوضعية الوبائية والحملة الوطنية للتلقيح دون أن نجد الإشادة بالعمل الوطني الجبار الذي تبذله الشغيلة الصحية بجميع أصنافها، مطالبين الوزارة بتطوير منظومة التحفيز الخاصة بها واتخاذ جميع التدابير والإجراءات التي تكفل الحماية الجسدية لهم أثناء مزاولة مهامهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

غير أننا نسجل أن المؤشرات الإيجابية التي تعرفها الوضعية الوبائية ببلادنا لم تنعكس بشكل لازم على بعض القطاعات الاقتصادية التي مازالت تعاني الكثير جراء الإجراءات الاحترازية المعمول بها، حيث أن العديد من المقاولات تعيش اليوم أوضاعا كارثية وصلت حد الإفلاس، كمقاولات المنظومة السياحية، قطاع الأنشطة الثقافية والإبداعية والصناعة التقليدية.

وأمام هذا التحسن في الوضعية الوبائية، الذي يرجع فيه الفضل إلى السياسة الاستباقية لصاحب الجلالة، حفظه الله، أضحي من الضروري على الجهات المسؤولة أن تتخذ قرارات تعيد الحياة إلى هذه القطاعات المتضررة من تأثير هذه الأزمة.

فهل تعتقدون، السيد الوزير، أن التمويلات المالية التي قدمتها الحكومة عند بداية الأزمة الصحية كتمويل "ضمان أوكسجين" وغيرها مازالت تنعش خزينة هذه المقاولات بعد حوالي 21 شهر من الأزمة؟

السيد الوزير،

إذا كنتم تعتقدون أن قرارات الإغلاق الكامل أو المحدود قادرة على الحد من انتشار الوباء، فمن الواجب عليكم التفكير في هذه المقاولات وأجراءها وتقديم يد العون في تحمل التكاليف القارة للمقاولات.

وبعد أن كانت مقاولات القطاع السياحي بمدينة مراكش تعول على استضافة الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية، شكل نقل هذا الموعد من مراكش إلى مدريد خسارة للقطاع السياحي الذي كان سينتعش بوصول الوفود المشاركة، وبالتالي ضياع حركة اقتصادية مهمة.

السيد الوزير المحترم،

نطالبكم باعتماد إجراءات خاصة تقضي باعتماد تدابير تحفيزية لفائدة الأشخاص الذين استفادوا من التلقيح والذين يتوفرون على جواز التلقيح، سواء من داخل الوطن أو خارجه، فمن غير المعقول، السيد الوزير، فرض

التلقيح لولوج الفضاءات العمومية، أننا في فريق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة نعتقد على أن هذا القرار شوش على النجاح الذي حققته حملة التلقيح وخلق احتقاناً كان من الممكن تفاديه.

وندعوكم، السيد الوزير، إلى إعادة النظر فيه وإعمال مقاربة تواصلية إقناعية فعالة، بدل الفرض والإجبار. مقاربة قوامها انخراط كل الأهمزة واللجان المعنية في تدبير الجائحة، لا سيما اللجنة العلمية التي يعتبر إسهامها هذه اللحظة بالذات في العملية التواصلية وتوعية الفئات المستهدفة المختلفة لعملية التلقيح مهما وذو رهنية، بما يحقق للمواطنين الانخراط الواعي والحر والمتبصر بكافة ملاسات التلقيح وتفصيله الدقيقة ومراحله المختلفة وإعطاء أجوبة واضحة حول الأسئلة المقلقة والمشوشة، مقاربة مؤطرة بالمبادئ الشرعية والمشروعية والاحترام الكامل للمبادئ الدستورية التي تصون حقوق وحرية الأفراد وعدم التمييز بينهم والضامنة للحق في الحصول على المعلومة، وندعو إلى عدم استغلال تدبير هذه الجائحة في هذه المرحلة الدقيقة والحرجة كطية للمس بهذه الحقوق والحرية.

السيد الوزير المحترم،

أبانت الجائحة عن أهمية الصحة كقطاع اجتماعي حيوي هام في مواجهة الأزمات، والمطلوب العمل على تدعيم المنظومة الصحية لمواجهة الأزمات.. شكرنا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا انتهى الوقت.
نمر إلى مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.
تفضل أستاذ.

المستشار السيد خالد السطي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في البداية لابد من التنويه بالحملة الوطنية المجانية للتلقيح التي أعطى انطلاقها جلالة الملك حفظه الله في يناير الماضي، كما ننوه بالمجهود الاستثنائي للأطر الصحية التي تستحق، السيد الوزير، نظاما أساسيا جديدا عادلا منصفا محفزا ودامجا لجميع الفئات، كما أنها تنتظر منكم، السيد الوزير، توفير الحماية والأمن.

أيضا، لابد أن أعتزم الفرصة لأذكر بتضامن الاتحاد الوطني للشغل في المغرب مع المتظاهرين الذين خرجوا في مختلف المدن للتعبير عن قناعتهم بقضية فرض جواز التلقيح، وندين العنف الذي تعرضوا إليه ونطالب بإطلاق سراحهم، على اعتبار أن الاحتجاج السلمي حق دستوري.

السيد الوزير،

غادي يتطردو، بمعنى أن هنالك واحد (potentiel) ديال نزاعات الشغل والدعاوي القضائية اللي واحد السيل اللي غادي ييقى، اللي غادي يجي من بعد هذا القرار اللي كنعبروه متهور، واش ما كانش بالإمكان أنكم تفتحو نقاش عمومي مع المسؤولين ومع المؤسسات الدستورية اللي هذا هو الهدف ديالها؟

مؤخرا سمعنا المجلس الوطني لحقوق الإنسان¹ (la CNDP) إلى آخره، كان البرلمان، احنا في حالة طوارئ، أيه، ولكن البرلمان كيشغل، البرلمان بمجلسيه إلا إذا كنتو باغيين تعملو من حالة الطوارئ الصحية ذريعة ومبررا لتمرير قرارات ضد.. قرارات لا شعبية وقرارات تعسفية.

السيد الوزير،

حتى من ناحية التنزيل، دبا بغيتو الشعب شي يبدأ يفتش شي، اعطيتو (les simples vigiles) أنهم يقبلو لنا (les cartes nationales) ويشوفو (pass) وذاك الشي، واش هادو عندهم الأهلية؟ وهاد الشي فالتو كذلك (la CNDP) وخصكم تخممو فيه مزيان لأنه لا يعقل، لا يعقل باش نعطيو بعض السلطات لغير أهلها، وإلا كلشي غادي يبدأ يفتش شي، غادي نوليو في واحد الدولة اللي احنا كنطمحو أننا نكونو في دولة ديمقراطية وتسود فيها الديمقراطية.

اللي يمكن لي نقول لك، السيد الوزير، التراجع على هذا القرار، التراجع باش ما نعروض بلادنا لمزيد من الاحتجاجات باركة من غلاء المعيشة..

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة الآن لمجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المصطفى الدحمان:

السيد الوزير المحترم،

نود في هذا المقام التنويه بالمجهودات الجبارة التي تبذلها الأطر الصحية والطبية لمواجهة الجائحة، حيث كانت ومازالت في طليعة الصفوف الأمامية منذ إعلان بدء تفشي الوباء وقدمت تضحيات جسام تقتضي التقدير والعرفان، وذلك بإقرار تحفيزات مادية ومعنوية تتناسب مع قيمة الجهود المبذولة، ثم الإسراع بإخراج النظام الأساسي الخاص بمهنيي الصحة، مع الحرص على أن يكون فرصة لإعادة الاعتبار لهذه الفئة بالنظر إلى المهام الحساسة التي تتولاها، ولعل من نافلة القول في هذا السياق الدقيق المشوب بالقلق والشك الذي رافق القرار المتعلق بإجبارية الإدلاء بجواز

¹ Commission Nationale de contrôle de la protection des Données à Caractère Personnel

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أنا بعد بغيت نبدا في الأول بواحد الرقم، اليوم احنا كنتكلمو على 24.254.000 مستفيد من الجرعة الأولى، وأزيد من 22.000.000 مستفيد من الجرعة الثانية، ما يشكل تقريبا 65% ديال المستفيدين من مجموع السكان الإجمالي في المغرب.

اللقاح كيتدار لواحد الفئة اللي هي مستهدفة (la population cible)، الفئة المستهدفة كتبلغ اليوم 29 مليون نسمة، إذن احنا كنا على بعد خمسة ديال المليون باش نوصلو للمناعة الجماعية، إلى بغينا نوصلو 100%، نظرا أن المناعة الجماعية بالنسبة للفيروس ديال الدلتا هي 90%، 90% هي ما يناهز تقريبا 26.5 مليون ديال المستفيدين من اللقاح، احنا راه الأغلبية الساحقة والمطلقة ملقحة الحمد لله فالمغرب، كنهضرو على واحد الأقلية اللي فيها الناس اللي هما عازفين عن اللقاح، فيها الناس اللي مرضى، فيها الناس اللي يمكن يستافدو من الإعفاء، لأن عندهم موانع طبية، هاذو عندهم الحلول دياهم، لقينا لهم الحلول دياهم، أتما كتعرفوها، أن عندهم (une attestation d'exemption) ديال (la vaccination) حيث عندهم (une contre indication) وكاينة فالبوابة الإلكترونية اللي هي كسخرج ليهم عن طريق واحد لجنة طبية اللي كتعطيهم هذاك التصريح. كذلك بالنسبة اللي استافدو من الجرعة الأولى كتعطيهم واحد التصريح.

فبالتالي اليوم كنهضرو على أقلية اللي ما مستفدات، فين كاين الإشكال بالنسبة لجواز التلقيح هنايا؟ بما أن كشي مستفد من اللقاح وعندو جواز التلقيح، إذن كيولي هذا أداة ووسيلة اللي كنهضرو بها البوابة باش ما يحدث لناش واحد البؤر مهنية، تجارية، اقتصادية، صناعية، فبالتالي خاصو يكون سلوك حضاري، ما كنهضرو أنا على شي واحد في الشارع يعطيني جواز التلقيح نشوفو ولا ما تدوزشاي ما يمكنش، ولكن إلا بغا يدخل لواحد البلاصة خصو من دايو لراسو، تلقائيا يوري جواز التلقيح ويدوز، باش يمكن يحمي هذاك المهني ولا داك النشاط الاقتصادي.

احنا كنتكلمو اليوم شنو هي المعادلة باش نبقو على هاد المكتسبات اليوم، احنا عارفين بأن المكتسبات اللي حصلنا عليها اليوم، من طبيعة الحال بفضل كاع جميع التدابير الاحترازية، والتوجيهات ديال صاحب الجلالة، ولكن هاد الشي كيفاش غادي تقدر نحافظو عليه وحنا كنهضرو في العالم شنو كيدور بينا، راه احنا ماشي في معزل، المغرب ماشي في معزل على البلدان الأخرى، التطور الوباي كتعرفوه، وتبعنا هاذي عامين واحنا كنعاملو مع الوباء، واكتسبنا واحد الخبرة، وكنعرفو من بعد ما كنجي الموجة الثالثة أو الرابعة في العالم، فبالتالي راه احنا واصلنا كذلك واحد الموجة، ولكن هاذيك الموجة إلا قاستنا، كيفاش نبقاو محافظين على المكتسبات؟ في الدول الأوروبية والآسيوية الناس اللي ولاو كيسدو، كيسدو كاين الإغلاق، علاش الإغلاق؟ بلا ما نسعي البلدان، ولكن ما

بطبيعة الحال قضية فرض جواز التلقيح تسبب مجموعة المشاكل، كان ممكن نتفادوها والكل مطلع عليها، بالإضافة إلى إشكالية هذا الجواز وما خلفه من تشويش ربما شوش حتى على عملية نجاح التلقيح اللي تذكركنا عليها جميعا، لكن أعتقد كاين إشكالية اعتبار جواز التلقيح وعدم اعتبار بعض الشواهد الطبية أو حتى (PCR²) كاينين موظفين اللي تمنعوا من الولوج لمقرات العمل دياهم واحا عندهم (PCR) واحا عندهم شواهد طبية تثبت عدم الأهلية دياهم للتلقيح، ما نذكرش النموذج ولكن، السيد الوزير، ممكن نخبرك به.

أيضا، إسناد جواز التلقيح لأناس ما عندهم الصفه الضبطية، هذا خلف مشاكل وخلف إشكالات ربما شفناها حتى في التواصل الاجتماعي ما حدث مع بعض المواطنين، كان ممكن نتفادوها، هناك أيضا تنخوفو، السيد الوزير، باش ما نوليو رهينة ديال المختبرات اللي تتخرج هاذ التلقيح، هاذ رهينة نخشى جميعا ليس فقط في المغرب ولكن في كل البقاع.

لذلك، السيد الوزير، نتمناو على أنكم أو الحكومة بطبيعة الحال تتجاوب أولا مع احتجاجات المواطنين وسحب قرار جواز التلقيح مع فتح نقاش مجتمعي حقيقي، أيضا وهذا مهم ربما، السيد الوزير، كان ممكن تقومو بواحد الدراسة لتتبع الحالات اللي تعرضت لبعض الإشكالات أو آثار سلبية جانبية بإشكال كورونا، هاذيك الدراسة نسألكم، السيد الوزير، علاش ما درتوهاش؟ كان ممكن تديرها ربما في انطلاق الجرعة ربما الأولى.

أيضا، لابد من تعويض المتضررين من عملية التلقيح أو ذوي حقوقهم، ولما لا اعتبار الإشكالية اللي تصابو بالتلقيح يدخلهم في إشكالية ديال حوادث الشغل؟

أيضا موضوع آخر، السيد الوزير، وهذا – أعتقد – مهم هو عدم إلزامية تلقيح الأطفال بين 12 و17 سنة وقضية ديال التمدرس دياهم، لكن الإشكال بالنسبة للأطفال اللي ما عندهموش رقم مسار، أشنو هو موقعهم؟ أيضا بالنسبة اللي ما عندهموش البطاقة الوطنية ربما مشردين إلى آخره.

نتمناو إجابات شافية، السيد الوزير.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والآن الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

تفضلو السيد الوزير للمنصة.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

² Polymerase Chain Reaction

واحد الكاوتشو، داك الكاوتشو، ذاك الكاوتشو فيه واحد (centre) واحد (le cercle) في الوسط وكاين (le cercle) اللخزاني، خاصك تبيكي ف (le cercle) الوسطاني، (ils ont piqué dans le cercle) فالجنب، فبالثالي ملي كتيبيكي كيتقطع الكاوتشو، وملي كندخل (la seringue) كيطيح الكاوتشو (à l'intérieur de liquide) كيقول لك (voilà) ها أنتوما اللي عندنا فيه (les particules)، (les particules) ديال الكاوتشو، فبالثالي هادي خلقت واحد البلبلة وشرحناها ودرنا بلاغ، فبالثالي حتى المسألة ديال التواصل، راه كاين تواصل، كاين مسلسل ديال التواصل ديال اللجان العلمية اللي كينخرج، كل يوم كاين واحد من اللجنة العلمية اللي كيخرجو كيشرح، لكن واش بغينا نسمعو ولا ما بغينا نسمعو؟ واش كتيبقو فذاك الكلام اللي كيقولو ولا ما كتيبقوش فذاك الكلام اللي كيقول لنا الخبراء المغاربة ديالنا؟ واحنا كنيشهو لهم بالنزاهة ديالهم والعمل ديالهم الجدي، لأن منذ الجائحة واحنا كنيشهو المكتسبات اليوم، ما يمكنش نشككو في المكتسبات اللي حققناها اليوم، ولكن بغينا نحافظو على المكتسبات.

فبالثالي واش كتوقعو أنه حيث المغرب يرجع منطقة خضراء، حيد (le pass vaccinal)، طلق كلشي، إيوا وملي توقع كارثة، وتوقع لنا عاود ثاني انتكاسة كبيرة والمنظومة الصحية الناس ديالها عياو، عياو، عامين ديال التجارة، عامين وهما كيضربو، عرفتي شمعال ديال الأطباء في الإنعاش؟ السي زيدوح، راه عارف مزيان عندنا 485 ف (privé) و222 طبيب ديال الإنعاش في (public)، واش 222 هي اللي غادي تشد لينا المغرب عاود ثاني إلى طاح كامل (les détresses respiratoires) الأوكسجين.. إذن خصنا المعطيات اللي عندنا والقدرة ديالنا نتصرفو فيها ونوظفوها أحسن توظيف، باش نمشيو لبر الأمان، وعلى ذاك الشي كاينة استباقية، ملي كنيشهو واحنا أوروبا، فرنسا، بريطانيا، إسبانيا، البرتغال، كلشي طلع بالزربة، و"الدلتا"، المتحور ديال الدلتا اللي هو "AY 4.2" غادي يقدر يدخل للمغرب، ماشي احنا في منأى، احنا للمغرب.

إذن، يمكن لنا نحافظو على هاذ المكتسبات، باش نبقو على الإجراءات الاحترازية ديالنا، وعلى ولا بد التباعد، وعلى القناعة وكذلك (Pass) وخليني نتكلم.. تكلمتي، خليني نتكلم، أنت عندك الحق تكوني معارضة..

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الرئيسة، رجاء.

تفضل السيد الوزير، استرسل.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

لأن (Pass) وثيقة كتحمي الناس باش يدخلو لواحد المكان، أنا عندي الأغلبية اليوم خصني نحمي أكثر من الأقلية، حيث الأقلية ماشي هي اللي

وصلوش واحد النسبة ديال التمتع الي جد محمة، ماشي راه كنعسو ونيقو كنجي لنا فكرة وكتطبقوها، ما يمكنش، راه كاين واحد العمل جد مهم، لجنة علمية اللي هي عندها الاستقلالية العلمية، ماشي ولا بد خاصها تكون تابعة للإدارة ولا شي، عندها استقلال (l'autonomie scientifique) هادي عاطيا لها الله من نهار الأول، أي واحد عالم فشي أمور عندو الاستقلالية العلمية ديالو، وكتنبعو النصائح ديالها.

ومنين كنتكلمو على الجرعة الثالثة كذلك حتى هي ماجاتش ونزلت الجرعة الثالثة، الجرعة الثالثة كانت مبنية على أسس علمية، احنا عرفناها، تبعا منذ بداية ديال اللقاح، وشفنا المعدل العمري ديال الأشخاص اللي كانوا كيتقاسو بـ"كوفيد-19"، لما بدينا الحملة الوطنية ديال التلقيح، بدا غادي كينخفض حتى وصلنا تقريبا 53 سنة، من بعد فات ستة أشهر بدا كيطلع كيف بدينا النهار الأول، وصلنا الناس اللي كانت عندهم الهشاشة واللي بدوا فالأول دارو الجرعات الأولى ديالهم، ولاو كيتصابو رغم الاستفادة ديالهم من جوج جرعات.

إذن كان هنا كنيبو أنه كاين ديال الحماية ديال اللقاح بدأت كتندثر، ولهذا خص ولا بد تعزيز.. وهذا ماشي قرار خاص بالمغرب بوحده، اعتمدتو بزاف ديال الدول اللي متقدمة في اللقاح.

حقيقة المنظمة العالمية للصحة من حقها ما تقول لك أنا ما كنيش، عرفتي علاش المنظمة العالمية ديال الصحة ما تنصحتي دبا بالجرعة الثالثة؟ لأن عندها المسؤولية العالمية، فالوقت اللي كاين بلدان آخرين مازال ما وصلتهمش حتى الجرعة الأولى، ما يمكنش تقول أنا خص بلدان وحد آخرين يديرو الجرعة الثالثة، واحد آخرين ما اخداوش الأولى، لكن الناس اللي تقدمو فعمل الحملة الوطنية ديال التلقيح ديالهم، كيتقدمو حسب معطيات علمية، وشافو بأن الجرعة الثالثة معززة وكتخلي أن الناس تحافظ عليهم من الخطورة.

كذلك، بغيت نتكلم على الأمر ديال بالنسبة للقاحات و(stock) ديال اللقاحات، الحمد لله عندنا ما يكفي باش نلقو جميع المواطنين المغاربة، والمغرب غادي في السيادة ديال اللقاح، احنا غادي نبدأ نتجو اللقاح فهاد الشهر ديال نونبر، فهاد الشهر 11 غادي ندخلو في العملية ديال اللقاح، وما كنيش لناش الإشكالية ديال (la date d'expiration) واش قرب يسالي، لأن عندنا ذوك الاقتناءات كنيكون تدريجية، ما عندناش إجمالية و(stock) وكنخطوه، كاين التدرج فالأمور وكاين واحد (la traçabilité) (informatisée, dématérialisée)، ما كاينش فيها أدنى إشكال بتاتا.

والناس اللي كانوا كيشوشو، كيقولو بأن التلوث ديال.. غنيش ليكم هاد القضية ديال التلوث باش تفهموها، وقعت (un seul vaccin) اللي هو "فايزر"، ما كاين لا تلوث لا والو، كاين (3 flacons) ديال اللقاح ما تدونجلاوش كليا والناس اللي كانوا، هذا غلط تقني، الناس اللي كانوا اخداو (le flacon) ملي كنيشبو (un flacon) (vaccin) ولا دوا، كنيشبو فيه

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، تقدم بها السيد منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول موضوع "فرض إجبارية التلقيح"، وأحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد في إطار الاتفاق المسبق لبرمجة تناول الكلمة، وقد أبلغ المجلس من طرفها أي من طرف الحكومة، بأن الموضوع المشار إليه مدرج ضمن جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

شكرا لمساهمتم.

ورفعت الجلسة.

غادي تفرض علينا الرأي ديالها الأقلية، حيث هاذيك الأقلية اللي بقات اليوم فيها الراضين بتاتا، وفيها الناس اللي عندهم موانع، وفيها الناس اللي هوما في (hospitalisés)، فبالتالي الله يرحم بها الوالدين، كايين تعامل مع هاذ الأقلية اللي مريضة، ماعمرنا منعنا شي واحد يدخل للمستشفى حيث ما عندوش الجواز أبدا..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، انتهى الوقت.

شكرا السيد الوزير.

وشكرا السيد الوزير على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة.